المحور الثالث: تطبيق مبدأ الحكامة الرشيدة في الادارة الجزائرية.

يقودنا الحديث عن تطبيق الحكامة الرشيدة في الإدارة الجزائرية الى الحديث عن متطلبات تطبيق الحكامة الرشيدة، من جهة ومؤشرات تطبيقها من جهة أخرى بالإضافة الى معوقات تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة، وعليه نطرح التساؤلات الأتية:

ما مدى تطبيق الإدارة الجزائرية لمبادئ الحكامة الرشيدة؟ ما هي أهم المؤشرات التي تناولت مدى تطبيق الحكامة الرشيدة في الادارة الجزائرية؟

أولا: متطلبات الحكامة الرشيدة في الإدارة الجزائرية.

حتى يتم تطبيق الحكامة الرشيدة يتوجب توفر مجموعة من الاليات والمبادئ الخاصة بالحكامة الرشيدة، وهي ضرورية من أجل تطبيقها من جهة ونعتمد عليها كمؤشرات لقياس مدى تطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة في الادارة من عدمه من جهة أخرى، وأهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- المشاركة:

بمعنى تهيئة السبل والأليات المناسبة للمواطنين سواء على المستوى المركزي أو المحلي كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، اما بطريقة مباشرة أو من خلال المجلس المنتخبة التي تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد للمشاكل والقضايا خاصة على المستوى المحلي، في اطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطن، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

2- الشرعية:

هي ضرورة قبول المواطن لسلطة هؤلاء الذين يحوزون على القوة داخل المجتمع ويمارسونها في اطار قواعد وعمليات واجراءات مقبولة، وأن تستند كذلك الى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

3- الكفاءة والفعالية:

تعكس قدرة الادارة على تحويل الموارد الى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين خاصة على الجانب المحلي، وتعبر عن أولوياتهم مع تحقيق نتائج أفضل.

4- الشفافية:

وهي توفير المعلومات الدقيقة ومواقيتها من طرف الإدارة حتى مع افساح المجال أمام الجميع للاطلاع عليها، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة ومن أجل التخفيف من هدر الأموال ومكافحة الفساد من جهة أخرى، وهنا تظهر مدى فاعلية الأجهزة الإدارية.

5- الاستجابة:

تسعى الإدارة الى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة المهتمين وتربط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة الادارية ومواطنيها خاصة على المستوى المحلي.

6- حكم القانون:

وهي المرجعية القانونية وسيادته على الجميع دون استثناء ودون تمييز بينهم، لذلك وجب وضع نظام قانوني يضبط صلاحيات أعضاء الإدارة بالإضافة الى التوافق بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول الى اجماع حول مصلحة الجميع وهي المصلحة العامة، بالإضافة الى المساواة في حق الجميع في الحصول على الفرص المتساوية للنساء والرجال.

7- الرؤية الاستراتيجية:

يجب أن تكون منطلقة من الواقع ومن المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة الى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، بالإضافة الى وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة لابد لهذا النظام أن يشمل الجميع من سياسيين واداريين ومسؤولين في القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني وهذا من أجل حماية الصالح العام.